Center for Media and Cultural Freedom

فلسطين

التقرير السنوي لعام 2014

الاعتداءات الإسرائيلية في ذروتها، و"المصالحة" تخفف الانتهاكات ولا توقفها

إعداد: وداد جربوع

شهدت الحياة الإعلامية والثقافية في فلسطين تحسناً ملحوظاً خلال العام 2014، في ظل مصالحة فلسطينية بين حركتَي "فتح" و"حماس"، والتي كان لها تأثير واضح في انخفاض الانتهاكات بحق الصحافيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فانخفض عدد الاعتقالات والاحتجازات إلى النصف مقارنة مع السنة الماضية. لكن وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية ارتفعت ولا سيما خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة التي استمرت 51 يوماً، والتي ارتكبت إسرائيل خلالها مجزرة حقيقية بحق الصحافيين والإعلاميين الفلسطينيين.

وقد أمعنت السلطات الإسرائيلية في سياسة الإفلات من العقاب وعدم المحاسبة، ما سهّل على جنودها الاستمرار بملاحقة الصحافيين واستهدافهم سواء في الضفة الغربية أو أراضي الـ48، واستخدام شتّى الوسائل لمنعهم من تغطية المسيرات والمواجهات مع الشبان الفلسطينيين، إضافة إلى الاعتقالات الممنهجة وتحديداً بحق صحافي فضائية "الأقصى" الحمساوية. وبرز هذا العام ازدياد الانتهاكات الثقافية في أراضي الـ48، في محاولة إسرائيلية دائمة لطمس الهوية العربية الفلسطينية عند فلسطيني الداخل.

ولعبت أجواء المصالحة في الأراضي الفلسطينية دوراً إيجابياً في إنهاء آثار الانقسام في الجسم الإعلامي الفلسطيني، اذ سمحت حكومة "حماس" المقالة في غزة والسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بدخول الصحف الممنوعة إلى المنطقتين بعد منع دام سبع سنوات. لكن ذلك لم يمنع حصول عدد من الانتهاكات من احتجاز واستدعاء وتحقيق ومنع تغطية.

الضفة الغربية

تواصلت اعتداءات الجنود الإسرائيليين بحق الصحافيين والمصوّرين الفلسطينيين في الضفة، من خلال الاستهداف المباشر والمتعمّد بالرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطّاط والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع، إضافة إلى الاعتداء عليهم بالضرب المبرّح وتكسير معداتهم، لمنعهم من نقل ما يحدث في المسيرات الأسبوعية. وازدادت وتيرة تلك الانتهاكات خلال تغطيتهم المواجهات التي اندلعت بين الجنود وشبان فلسطينيين في الضفة احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأصيب عدد من الصحافيين والمصورين بجروح وحروق، وكان أخطرها إصابة مصور وكالة "الأناضول" التركية معاذ مشعل بـ12 رصاصة مطاطية في قدميه، ومصور وكالة "بال ميديا" (Pal Media) عبد الغني النتشة برصاصة معدنية مغلفة بالمطاط في رأسه أدت إلى اصابته بجروح بالغة في عينه اليسرى. واستعملت تلك القوات بعض الصحافيين دروعاً بشرية خلال المسيرات الأسبوعية خوفاً من ردّ فعل الشبان الفلسطينيين واستهدافهم بالحجارة أو الوصول إليهم، مثلما حصل مع مصور الوكالة الأوروبية للصور الصحافية (EPA) علاء بدارنة.

ودهمت القوات الإسرائيلية ثلاثة مقار إعلامية هذا العام، بينها مقر مؤسسة "الأيام" للصحافة والطباعة الذي بدأ بطبع الجرائد الثلاث الصادرة من قطاع غزة " فلسطين" و"الرسالة" و"الاستقلال"، إثر المصالحة بين حركتَي "فتح" و"حماس"، بحجة أن تلك الجرائد "تحرّض ضد اسرائيل".

ولم تتوقف الاعتقالات أو سياسة تجديد الأحكام الإدارية (من دون تهم أو محاكمة) بحق عدد من الصحافيين، فبعضهم من اعتُقل خلال العام 2014، كالصحافي أحمد الخطيب، وبعضهم الآخر لا يزال في السجون الاسرائيلية بعد تجديد الاعتقال الإداري بحقه مرات عدة كالصحافيَّين محمد منى ووليد خالد اللذين اعتُقلا في العام 2013. وكان لصحافيي فضائية "الأقصى" التابعة لحركة "حماس" النصيب الأكبر، إذ اعتُقل مدير مكتبها عزيز كايد وهو لا يزال يقبع في السجن بعد تجديد الاعتقال الإداري بحقه، إضافة إلى مراسلَي الفضائية مصطفى الخوجة وصهيب العصا اللذين أُطلق سراحهما لاحقاً .

وعلى الرغم من أن المصالحة الداخلية الفلسطينية أدت إلى خطوات إيجابية مثل عودة الصحف الممنوعة، لكنها شهدت حالات مدّ وجزر، ساهمت في ازدياد عمليات الاحتجاز والاستدعاءات بحق الصحافيين الذين ينتمون إلى حركة "حماس" أو يعملون في مؤسسات إعلامية حمساوية وتحديداً فضائية "الأقصى". وكان لاستدعاء الصحافيين واحتجازهم وتحويلهم على القضاء الفلسطيني بسبب كتاباتهم على موقع التواصل الإجتماعي "فايسبوك" (Facebook) حيزاً كبيراً هذا العام، بتهم مختلفة مثل "إطالة اللسان على الرئيس الفلسطيني"، على غرار ما حصل مع الصحافيَّين قتيبة حمدان ومجدولين حسونة. وكان لافتاً رفض عدد من الصحافيين الامتثال لقرارات الاستدعاء من قبل الأمن الفلسطيني، والتي وصلت لأكثر من خمس مرات عند بعضهم، باعتبارها غير قانونية، في محاولة مستمرة من الصحافيين لوضع حدّ لتلك الممارسات العشوائية بحقهم.

ولم يخلُ هذا العام من اعتداءات بالضرب ومنع من التغطية ومصادرة المواد المصورة من قبل الأمن الفلسطيني، وتحديداً خلال التظاهرات أو الاعتصامات ذات الطابع السياسي المعارض للسلطة، إذ كان أشرسها خلال تغطية الصحافيين لمسيرة ضد الاعتقال السياسي، وأخرى ضد استقبال الرئيس الفلسطيني لطلاب إسرائيليين، وأثناء المسيرات التي نظمتها حركة "حماس".

قطاع غزة

تصدّر العدوان الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة واجهة الانتهاكات خلال عام 2014، إذ لم يميّز المدنيين العزّل عن غيرهم، فطالت آلة الحرب الإسرائيلية الصحافيين وعائلاتهم في منازلهم، وفي مكاتبهم الإعلامية في محاولة لترهيبهم وبهدف إخفاء هول المجازر وجرائم الحرب التي ارتكبتها. وقد أدى العدوان إلى مقتل 15 صحافياً وجرح أكثر من 30 آخرين وتدمير وتضرر عدد كبير من مكاتبهم ومنازلهم.

وخصّص "سكايز" ملحقاً خاصاً هذا العام يرصد فيه المجزرة التي ارتُكبت بحق الجسم الإعلامي خلال هذا العدوان.

ولم تقتصر الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحافيين على فترة العدوان فقط، بل استهدفهم الجنود الاسرائيليون بالرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز، لا سيما أثناء تغطيتهم التظاهرات والمسيرات على الحدود الشرقية مع القطاع، كما حصل مع مصور "شبكة الاعلام الجديد" الصحافي ناصر رحمة الذي أصيب برصاصة حية في ركبته.

من جهة ثانية، ساهم العدوان الأخير على القطاع في ازدياد الفلتان الأمني، إذ استهدف مجهولون المركز الثقافي الفرنسي مرتين في أقل من شهرين، إثر تعرّض المركز لانتقادات واسعة قبل أسابيع قليلة من الانفجار الأول، بسبب نشاطاته الثقافية والفنية وحفلاته الموسيقية المختلطة. وكان لمثقفي غزة أيضاً، في ظل هذا الإنفلات الأمني، نصيب من بيانات التهديد المنسوبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" - ولاية غزة، إذ وصل بيان تهديد لثمانية عشر من الكتّاب والشعراء على حساباتهم الخاصة على "فايسبوك"، يحذرهم من "التطاول على الدين الإسلامي والمساس بالذات الإلهية والعقيدة الإسلامية" ويهددهم بتطبيق "حد الردة بحقهم".

وعلى الرغم من أن الأشهر الأخيرة من السنة وتحديداً بعد العدوان، شهدت هدوءاً نسبياً، إلا أن ذلك لم يمنع أجهزة أمن "حماس" من ملاحقة الصحافيين بسبب انتقادهم في مواقفهم أو كتاباتهم حكومة "حماس"، كما حصل مع الصحافي أيمن العالول الذي تم استدعاؤه واحتجازه بسبب فيديو مصور يسخر فيه من الوضع السياسي القائم في القطاع. كما عمدت تلك الأجهزة إلى عرقلة عمل عدد من الصحافيين من خلال منعهم من تغطية المسيرات، والاعتداء عليهم بالضرب وتكسير بعض المعدات الصحافية الخاصة بهم.

أراضي الـ48

لم تتوقف السلطات الإسرائيلية عن محاربة الإنتاج الثقافي العربي الفلسطيني في أراضي الـ48، إذ شهد هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الانتهاكات الثقافية، في محاولة مستمرة ودائمة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية. وتمثلت تلك الانتهاكات بمنع عدد من النشاطات الفنية والثقافية من مؤتمرات وعرض أفلام وحفل توقيع ديوان شعر، وإغلاق ورش فنية. وكان الأبرز مصادرة سلطة الجمارك الإسرائيلي ديوان للشاعر منتصر منصور، بعد أن قام "الشاباك" بالتحقيق معه وإتلاف كل النسخ المصادرة التي تحمل اسم فلسطين وليس دولة إسرائيل، وأيضاً بحجة المضمون "التحريضي".

واستمرت الاعتداءات بحق الصحافيين والمصوّرين الفلسطينيين والتضييق عليهم، سواء على يد الشرطة الإسرائيلية أو المستوطنين، إذ تم استهدافهم بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع والصوتيّة والارتجاجية، إضافة إلى الاعتداء عليهم بالضرب بالهراوات والأيدي والحجارة، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح ورضوض وحالات اختناق. وتركزت معظم الاستهدافات في محيط المسجد

الأقصى، الذي شهد مواجهات بين المصلّين والشرطة الإسرائيلية بعد سلسلة من الاقتحامات التي قامت بها، وفي بعض المسيرات الشعبية. وكان أخطر اعتداءات المستوطنين إشهار المسدس بوجه الصحافيين والتهديد بإطلاق النار عليهم، كما حصل مع كل من ديالا جويحان، محمود عليان، سنان أبو ميزر وغيرهم، ما يشير إلى سهولة إفلات المستوطنين من العقاب أمام القانون الإسرائيلي وعدم محاسبتهم، الأمر الذي يشكل تهديداً آخر يواجهه الصحافيون بشكل يومي.

وشهد هذا العام احتجاز واعتقال تسعة صحافيين معظمهم أثناء تغطيتهم الميدانية للمواجهات والمسيرات، في محاولة لعرقلة عملهم ومنعهم من نقل ما يحدث من انتهاكات واعتداءات بحق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وكان الاعتقال الأبرز للصحافي مجد كيال بتهمة "الاتصال بعميل أجنبي وزيارة دولة عدوة"، بعد زيارته لبنان، وتم إطلاق سراحهم جميعاً بعد التحقيق معهم واتخاذ قرارات إدارية مجحفة بحقهم.

أما الداخل الفلسطيني فقد شهد انتهاكا لافتاً تمثل بمحاولة عدد من الشبان الفلسطينيين منع عرض مسرحي لفريق "وطن عَ وتر" بعد تهديد إدارة المسارح في كل من مدينة عكا وحيفا، بحجة "الإساءة إلى الإسلام" في أحد العروض التي قدمها سابقاً.

وانتهى العام 2014، وما زالت اسرائيل تعتمد سياسة الإفلات من العقاب وعدم المحاسبة كقاعدة لتنفيذ اعتداءاتها الممنهجة بحق الصحافيين الفلسطينيين. وما ارتكبته من قتل ودمار خلال العدوان الأخير على قطاع غزة دليل على ذلك. لذا، لا بد من إطلاق آليات فلسطينية ودولية للعمل على محاسبة إسرائيل في المحاكم الدولية، كي تكون تلك المحاسبة رادعاً حقيقياً في وجه الانتهاكات اليومية بحق الجسم الإعلامي والثقافي في فلسطين.

تقرير صادر عن مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية – سكايز، 2015

مؤسسة سمير قصير

بناية ديب NECG، الطابق الثالث – شارع حديقة السيوفي، الأشرفية – بيروت، لبنان

هاتف: 397331 1 961+

www.skeyesmedia.org – info@skeyesmedia.org